NPT/CONF.2010/MC.II/SR.3

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

8 July 2010
Arabic
Original: English

اللجنة الرئيسية الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد يلشينكو ..... (أوكرانيا)

المحتويات

تبادل عام للآراء (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب.

10-35946X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

تبادل عام للآراء (تابع)

١ - **السيد بدورة** (لبنان): قال، متحدثا باسم مجموعة الدول العربية ومشيرا إلى ورقة العمل (NPT/CONF.2010/WP.29)، إن القرار المتعلق بالشرق الأوسط، والمعتمد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، كان واحدا من العناصر الأساسية التي جعلت من الممكن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى دون تصويت. وبعد مرور خمس عشرة سنة، لم يضرّ فشل تنفيذ القرار بمصداقية جميع القرارات التي اعتمدها المؤتمر فحسب بل أضر أيضا بالمعاهدة نفسها. فقد ذكرت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ أن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط لا يزال ساري المفعول حتى يتم تحقيق أهدافه، ودعا إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة لوكالة الطاقة الدولية للطاقة الذرية.

٢ - وفي جلسات اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠١٠، قدمت الدول العربية ورقات عمل وردت فيها مواقفها بخصوص تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط. ويهدد رفض إسرائيل المستمر الانضمام إلى المعاهدة، وتحدّيها للقرارات ذات الصلة سلامة وأمن الدول العربية، وكلها أطراف في المعاهدة، وسلامة وأمن المنطقة ككل، مما يزرع الشك في قدرة المعاهدة على توفير الأمن، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بالدول العربية إلى إعادة النظر في النهج الذي تتبعه إزاء هذا الموضوع.

٣ - وقال، مشددا على ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، إن المجموعة العربية تدعو مجلس الأمن إلى ممارسة ضغط حقيقي على إسرائيل للامتثال إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتصر المجموعة أيضا على إنشاء هيئة فرعية في إطار اللجنة الرئيسية الثانية لتناول هذه المسألة وتحديد آلية للمتابعة.

٤ - وفي ضوء هذه الاعتبارات، تحث الدول العربية مؤتمر عام ٢٠١٠ على اعتماد قرارات من أجل التأكيد على أن وجود أي أسلحة نووية في الشرق الأوسط يشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين؛ وتكرر دعوة إسرائيل إلى الانضمام بدون تأخير إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وتؤكد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تمتنع عن نقل أي أسلحة نووية إلى إسرائيل أو أي أجهزة تدميرية نووية أخرى، أو مساعدتها على الحصول هذه الأسلحة أو تطويرها؛ وتشدد على أن جميع الدول الأطراف في المعاهدة ينبغي أن تعلن التزامها بعدم التعاون مع إسرائيل في المجال النووي؛ وتدعو الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي يهدف حقا، في إطار زمني محدد، إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وتطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إعداد الوثائق المرجعية اللازمة، وإنشاء لجنة دائمة تتألف من أعضاء مكتب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تقتصر ولايتها على متابعة ورصد تنفيذ الدول الأطراف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وتقديم تقرير شامل عن ذلك إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ وإلى دورات اللجنة التحضيرية؛ وتوجه طلبا إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة لتعميم تقارير الدول الأطراف لكي ينظر فيها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ ودورات اللجنة التحضيرية؛ وتؤكد للوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه ينبغي تنفيذ قراراتها ذات الصلة، بما في ذلك القرار المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية (GC(53)/RES/17)، وأنه ينبغي

تقديم تقارير مرحلية عن عملية التنفيذ إلى مجلس محافظي الوكالة والمؤتمر العام.

٥ - وقال متحدثا بوصفه ممثل لبنان، إن معاهدة عدم الانتشار لعبت دورا محوريا في احتواء الانتشار النووي، إلا أنها لم تمنع بعض البلدان من الحصول على أسلحة نووية. وعلاوة على ذلك، لم تكن كافية فيما يتعلق بتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بترع سلاحها.

٦ - وأضاف أنه يجب على المشاركين في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ زيادة جهودهم على عدة جبهات متوازية: يجب أن يكون الانضمام إلى المعاهدة عالميا؛ ويجب تنفيذ قرارات المؤتمر الاستعراضي ولا سيما قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط تنفيذا كاملا؛ ويجب على كل الدول أن تبرم اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية، كما أن المعاهدات المنشِئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية مهمة من حيث إحراز تقدم في مجال عدم الانتشار؛ وينبغي السعي إلى بذل جهود ترمي إلى إبرام صك عالمي ملزم قانونا وغير مشروط بشأن تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية؛ ويجب ألا تعرقل المشاغل والجهود في مجال عدم الانتشار، وإن كانت على قدر كبير من الأهمية، التعاون النووي الدولي، لا سيما مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة، ولا ينبغي كذلك أن تمس حق جميع الأطراف في المعاهدة غير القابل للتصرف في إجراء أبحاث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية بدون تمييز؛ وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة أن تتقيد على نحو كامل بالمادتين الأولى والثالثة من المعاهدة.

٧ - **السيد السديري** (المملكة العربية السعودية): قال، في معرض تلخيصه للنقاط البارزة الواردة في ورقة العمل التي قدمتها مجموعة الدول العربية (NPT/CONF.2010/WP.29)، إن بلده يشعر بقلق بالغ بسبب فشل تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط، بعد مرور خمس عشرة سنة على اعتماده في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وتؤكد المملكة العربية السعودية أيضا على ضرورة تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، وتشير إلى أن رفض إسرائيل المستمر الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة يشكل تهديدا لأمن المنطقة ككل واستقرارها، وهو وضع قد يدفع الدول العربية، وكلها أطراف في المعاهدة، إلى إعادة النظر في النهج الذي ستتبعه إزاء هذه المسألة. ومن شأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أن يعزز نظام عدم الانتشار ويشكل خطوة إلى الأمام نحو تحقيق شمولية المعاهدة في المنطقة. وعليه ينبغي لمجلس الأمن أن يضغط على إسرائيل لإرغامها على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى إنشاء مثل هذه المنطقة. ويؤمل أن القرارات المعتمدة في مؤتمر عام ٢٠١٠ ستعكس التوصيات الواردة في ورقة العمل التي قدمتها الدول العربية.

٨ - **السيد ريابتسيف** (أوكرانيا): قال إنه يجب على جميع الدول أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار، بما في ذلك اتفاقات الضمانات التي أبرمتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتؤيد أوكرانيا تأييدا كاملا جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تسوية المسائل المتعلقة بتنفيذ الضمانات والمرتبطة باتفاقات الضمانات التي أبرمتها مع الدول. ومن الأهمية بمكان أن تقبل الدول اتفاقا للضمانات الشاملة مع بروتوكول إضافي، بحيث تستطيع الوكالة تقديم ضمانات تتسم بالمصداقية فيما يتعلق بعدم تحويل المواد النووية المعلنة وعدم وجود مواد نووية أو أنشطة نووية غير معلنة.

٩ - وأضاف أن أوكرانيا تدعو إلى إنشاء مناطق خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، لا سيما في مناطق التوتر

وفي الشرق الأوسط بصفة خاصة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، تدعو جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ الخطوات العملية والعاجلة اللازمة للتنفيذ الكامل للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥.

١٠ - ومضى يقول إن أوكرانيا ترحب بالتصديق الأخير على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بيليندابا)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وتشكل المعاهدتان خطوة هامة نحو تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، ومكافحة الإرهاب الدولي، ومنع الموارد والتكنولوجيات النووية من الوقوع في أيدي جهات من غير الدول.

١١ - **السيد كوشينوف** (الاتحاد الروسي): قال، في معرض إشارته إلى المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إن تنفيذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية للضمانات شرط مسبق أساسي للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وعلاوة على ذلك، يجب التوقيع على بروتوكولات إضافية تساعد على الكشف عن أنشطة غير معلنة محتملة، كما ينبغي لجميع الدول التصديق عليها بأسرع وقت ممكن، وينبغي أن يكون ذلك أيضا أحد المعايير المستخدمة في اتخاذ القرارات بشأن الصادرات النووية. والاتحاد الروسي مستعد بالفعل لجعل وجود بروتوكول إضافي أحد شروط نقل التكنولوجيا والمعدات النووية الحساسة. وينبغي أن تتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ توصيات من هذا النوع.

١٢ - وأضاف أن للبلدان الحق في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، شريطة أن تفي بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وتمتثل لاتفاقات الضمانات التي أبرمتها مع الوكالة. وفيما يتعلق بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، قال إنه يدعو المجتمع الدولي إلى البحث عن حل سياسي ودبلوماسي للأزمة الحالية، ويحث إيران على إظهار حسن النية اللازمة لاستعادة الثقة في الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي، بما في ذلك الامتثال إلى القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس محافظي الوكالة.

١٣ - ومضى يقول إن الاتحاد الروسي يدعم الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز فعالية ضماناتها، بما في ذلك ما يتعلق بجوانبها القانونية والتنظيمية والتقنية. وقدم الاتحاد الروسي لمدة ٢٦ سنة، من خلال برنامجه الوطني، الدعم التقني لنظام الضمانات الذي وضعته الوكالة، ويقوم هذا البرنامج في جملة أمور بتحليل العينات البيئية في المختبرات الروسية، وتدريب المفتشين والعاملين على تقنيات الحصر والمراقبة في المؤسسات المتخصصة الروسية، وتطوير تكنولوجيات جديدة للكشف عن الأنشطة النووية غير المعلنة.

١٤ - وأضاف أن وفده يؤيد أيضا الأنشطة التي تقوم بها مجموعة مورّدي المواد النووية ولجنة زانغر. فقد تبين من أنشطتهما أنه مما يمكن عمله اتخاذ إجراء متفق عليه لنقل المواد المراقبة دون الحد من الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقال إنه من الأمور المستصوبة التطبيق الشامل لقوائمهما المؤلفة من المواد المراقبة على الصادرات والمشاريع النووية لغرض التعاون على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويعتمد نظام رقابة الصادرات في الاتحاد الروسي على قوائم المواد الخاضعة للرقابة وعلى أنظمة التصدير التي أعدتها الهيئتان.

١٥ - وقال إنه ينبغي لجميع البلدان تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمنع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات من غير الدول ولا سيما الإرهابيين. وسهلت الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة للأمن

النووي المنعقد مؤخرا في واشنطن العاصمة إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال.

١٦ - وأضاف أن الاتحاد الروسي يتعاون على نحو نشط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. وفي هذا الصدد، تؤكد حكومته على أهمية الجهود التي تبذلها الوكالة بصورة منتظمة من أجل تعزيز نظام الحماية المادية الدولي، وترحب بالتنفيذ الناجح لخطة الأمن النووي التي وضعتها الوكالة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩؛ وتقدم حكومته بانتظام معلومات إلى الوكالة لإدراجها في قاعدة بياناتها المتعلقة بالاتجار غير المشروع؛ وسوف تقدم في عام ٢٠١٠ تبرعات إلى صندوق الأمن النووي للوكالة بهدف زيادة تعزيز نظام الأمن النووي؛ وتحث جميع الدول على التوقيع والتصديق على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بأسرع وقت ممكن.

١٧ - ومضى يقول إن الاتحاد الروسي يؤيد برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامي إلى خفض مستوى الوقود النووي المخصب المستخدم في مفاعلات البحوث في الدول الأعضاء في الوكالة إلى أقل من ٢٠ في المائة. وإن النجاح الذي تم إحرازه حتى الآن هو موضع ترحيب، إلا أنه لم يتم بعد تحويل أقوى مفاعلات البحوث التي تستخدم أكبر كميات من الوقود العالي التخصيب إلى مفاعلات تستخدم يورانيوم منخفض التخصيب.

١٨ - وأخيرا قال إن وفده يرحب بالتقدم الذي أحرزته المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي التي أطلقها رئيسا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٦. والمبادرة العالمية التي تنتسب إليها في الوقت الراهن ٧٩ من الدول الأعضاء هي نموذج إيجابي للجهود الدولية المبذولة لمكافحة التهديدات والتحديات الجديدة. ويعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على الاجتماع العام السادس المقبل للمبادرة العالمية المقرر عقده في أبو ظبي في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

١٩ - **السيد لوبير** (سويسرا): قال إن بلده يتوقع إدراج أربعة عناصر في الوثيقة الختامية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. العنصر الأول عبارة عن نداء موجه إلى جميع الدول التي لم تنفذ بعد اتفاقا للضمانات الشاملة مع الوكالة لكي تفعل ذلك بأسرع وقت ممكن. وتنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة هو التزام بموجب الفقرة ١ من المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار، وهو التزام لم تف به بعد حوالي ٢٠ دولة. والعنصر الثاني عبارة عن طلب موجه إلى الوكالة الدولية لتنظيم مناقشات من أجل تحديد حوافز للدول لكي تنفذ بروتوكولا إضافيا فضلا عن الضمانات المتكاملة، بما في ذلك خفض تكاليف التحقق. ومن شأن هذا النهج تيسير المناقشات حول البروتوكول الإضافي النموذجي واحتمال اعتباره عنصرا رئيسيا في المعيار القياسي الجديد للضمانات. والعنصر الثالث يتمثل في اعتماد عملية لتنفيذ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، عملا بالقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥. والعنصر الرابع يتمثل في التزام جميع الدول الأطراف بالبحث عن طرق لجذب الدول غير الأعضاء في المعاهدة لتقترب أكثر من نظام عدم الانتشار دون تقويض مبادئ المعاهدة. وتتحمل هذه الدول نفس مسؤوليات الدول الأطراف عن الاستقرار العالمي. ومن ثم فإن توجيه طلب إليها لكي تدرج قواعد نظام عدم الانتشار في ممارساتها أمر مشروع. ومن شأن بدء مفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تكون وسيلة مفيدة لزيادة إشراك الدول غير الأعضاء في المعاهدة في الجهود المبذولة في مجال عدم الانتشار.

٢٠ - وأضاف أن سويسرا تأمل أن تتناول الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي التعزيز المؤسسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، انضمت إلى عدد من الدول الأخرى في تقديم ورقة العمل رقم ٤ (NPT/CONF.2010/WP.4)، التي تتوخى عقد اجتماعات سنوية مع القوى صاحبة القرارات، وإنشاء وحدة لدعم المعاهدة.

٢١ - **السيد أسكاروف** (أوزبكستان): قال إنه من مصلحة جميع البلدان تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تشكل حجر الزاوية للأمن الدولي، وإن للمحافظة على التوازن بين ركائزها الثلاث أهمية أكثر من أي وقت مضى.

٢٢ - وإزاء هذه الخلفية، قال إنه يرحب بالتوقيع على معاهدة جديدة بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وأثنى على ما للجهود التي بذلها مؤتمر القمة للأمن النووي المنعقد مؤخرا في واشنطن العاصمة في مجال عدم الانتشار من مساهمة بنّاءة.

٢٣ - وأضاف أن وفده يود بصفة خاصة أن يشير إلى أن المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها ومنغوليا المنعقد مؤخرا في نيويورك أكد من جديد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، ساهمت مساهمة رئيسية في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، وفي عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وفي الأمن الإقليمي والدولي، وعليه يجب على المجتمع الدولي ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية توفير الدعم الملائم لتسهيل الجهود التي تبذلها الدول الأطراف في المعاهدات التي أنشأت هذه المناطق.

٢٤ - وفي هذا السياق، قال إنه يرحب بقرار حكومة الولايات المتحدة السعي للحصول على موافقة مجلس الشيوخ للتصديق على البروتوكولات التي تنص على مشاركة الولايات المتحدة في المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ، فضلا عن استعدادها للتشاور مع الأطراف في المناطق الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا بهدف التوقيع والتصديق على بروتوكولات هذه المعاهدات. ومع ذلك، يتعين على جميع أصحاب المصلحة بذل مزيد من الجهود لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٢٥ - وأخيرا حث المشاركين في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ على تأييد ورقة العمل المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والمقدمة من جمهورية كازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية طاجيكستان، وتركمانستان، وجمهورية أوزبكستان (NPT/CONF.2010/WP.54).

٢٦ - **السيدة ميشار** (ماليزيا): دعت، في معرض تأكيد التزام بلدها بعدم الانتشار وتأكيد الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الضمانات النووية وأنشطة التحقق، جميع الدول إلى الالتزام بتطبيق اتفاقات الضمانات؛ وممارسة شفافية كاملة في برامجها النووية التي ينبغي أن تخضع للضمانات الشاملة وللبروتوكولات الإضافية التي وضعتها الوكالة الدولية؛ والامتثال الكامل لأحكام معاهدة عدم الانتشار. ومن شأن تلك التدابير وحدها أن تقدم للمجتمع الدولي تأكيدات تتسم بالمصداقية فيما يتعلق بالطبيعة السلمية لجميع البرامج النووية. وفي هذا الصدد، ينبغي توفير الموارد اللازمة للوكالة الدولية لكي تضطلع بولايتها بطريقة فعالة ومهنية. ويتعين أيضا على الوكالة تعزيز القواعد والطرائق التي تنظم سرية المعلومات المتصلة بالضمانات.

٢٧ - وأضافت أن ماليزيا بصفة خاصة تود أن تُعرب عن تأييدها لمشروع الوكالة الدولية المعنون ''تعزيز قدرات الخدمات التحليلية للضمانات'' ولإضافة مختبرات جديدة معتمدة إلى شبكة المختبرات التحليلية التابعة للوكالة لتدارك التأخير في أخذ العينات. وفي هذا الصدد، يسرها أن تعلن أن ماليزيا في سبيل إنشاء مختبرها البيئي لأخذ العينات ويؤمل أن يكون هذا المختبر في يوم ما جزءا من شبكة المختبرات التحليلية للوكالة.

٢٨ - ومضت تقول إن ماليزيا بوصفها بلدا ملتزما بالوفاء بتعهداته في مجال الضمانات بشكل كامل، ترحب بعمليات التفتيش المتعلقة بالضمانات في مرفقها الوحيد الذي يحتوي على مفاعل للبحوث. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدًا منها بضمان الشفافية، تواصل قبول دخول المفتشين المسؤولين عن الضمانات في الوكالة إلى أماكن تتجاوز المناطق المحددة التي يتم فيها قياس المواد النووية في المرفق.

٢٩ - وقالت إن ماليزيا، التي أحاطت علما بجهود الوكالة الرامية إلى تحسين السلامة النووية في كل أنحاء العالم، دعت إلى مزيد من التعاون الدولي في التعامل مع المواد النووية والإشعاعية نظرا للطبيعة العابرة للحدود للمخاطر المحتملة. ودعت أيضا تلك الدول التي لم توقع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي صدقت عليها ماليزيا في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى أن تفعل ذلك.

٣٠ - **السيد عباس** (العراق): قال إنه تم إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتسهيل تبادل المعلومات والتكنولوجيا العلمية ذات الصلة بين الدول الأطراف في المعاهدة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم مساهمة كبيرة في تقدم البشرية وسد الفجوة العلمية والتكنولوجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. غير أن البرامج النووية السلمية عانت من ثقل قيود وشروط لا مبرر لها تتعارض مع نص وروح المعاهدة، مما حال دون قيام الوكالة بالاضطلاع بولايتها.

٣١ - وفي معرض إشارته إلى ورقات العمل التي قدمها العراق في هذا المؤتمر (NPT/CONF.2010/WP.57-59)، والتي يأمل وفده إدراج مضمونها في نتائج مؤتمر عام ٢٠١٠، دعا الوكالة الدولية إلى تكثيف جهودها لمساعدة الدول الأطراف على تطوير تطبيقات سلمية للطاقة النووية وتسهيل نقل التكنولوجيا النووية إلى الدول النامية، لا سيما من خلال برنامج التعاون التقني الذي وضعته. والوكالة الدولية في وضع مثالي يسمح لها بضمان الطبيعة السلمية للبرامج النووية؛ وينبغي أن يكون من الممكن، ضمن إطار الوكالة الدولية، وضع آلية مقبولة وغير تمييزية من أجل تعزيز شفافية هذه البرامج. وينبغي أن تتعاون الدول في المجال النووي في إطار أحكام المعاهدة ووفقا لأحكامها.

٣٢ - وأضاف أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية والوكالة الدولية أن توفر المزيد من المساعدة التقنية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة، وينبغي حث الدول غير الأطراف على الانضمام إلى المعاهدة وبذلك تصبح مؤهلة لجني فوائد البرامج التقنية.

٣٣ - ومضى يقول إن العراق ملتزم التزاما كاملا لا بمعاهدات واتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار فحسب بل أيضا بالترتيبات الدولية المتصلة بنزع السلاح، والحد من الأسلحة، وعدم الانتشار وفقا للدستور العراقي. وقد وقّع بلده بروتوكولا إضافيا لاتفاقات الضمانات الشاملة التي أبرمها مع الوكالة الدولية في عام ٢٠٠٨، وسوف يطبق البروتوكول طوعيا اعتبارا من ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠، بانتظار التصديق عليه. وبالإضافة إلى ذلك، أكد أيضا وزير الخارجية العراقي التزام حكومته بنظام عدم الانتشار في الرسائل الرسمية التي وجهها إلى مجلس الأمن والوكالة الدولية

(S/2010/37) وكلاهما رحبا بالخطوات التي اتخذها العراق في هذا الصدد.

٣٤ - وأضاف أن الإرهاب النووي يشكل تهديدا خطيرا للأمن الدولي، وبالتالي هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير صارمة في مجال الأمن النووي لمنع المواد النووية من الوقوع في أيدي الإرهابيين أو أطراف أخرى غير مخولة بامتلاكها.

٣٥ - وبما أن الاعتماد على الأسلحة النووية لضمان الأمن سيؤدي حتما إلى سباق تسلح إقليمي، يتعين على البلدان بدلا من ذلك أن تختار المناقشة السلمية والدبلوماسية المتعددة الأطراف من أجل حل التوترات والصراعات. ولا يمكن تحقيق عدم الانتشار النووي إلا من خلال الانضمام العالمي لمعاهدة عدم الانتشار ولمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإخضاع جميع المنشآت والبرامج لضمانات الوكالة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن قبول الدول للبروتوكول الإضافي الذي وضعته الوكالة الدولية أن يعزز دور الوكالة في مجال التحقق.

٣٦ - وقال إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية سيعزز بدون شك نظام عدم الانتشار ومن ثم الأمن الوطني والإقليمي والدولي. وإن أية محاولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يجب أن تشمل نزع سلاح إسرائيل النووي، وانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار، وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية. وسيؤدي فشل تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط إلى إدامة التوترات الإقليمية، وزيادة تعقيد التحديات المرتبطة بتحقيق عالمية المعاهدة، الأمر الذي سيقوض مصداقيتها. ويتطلب الأمن والاستقرار في المنطقة إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، وبصفة خاصة الأسلحة النووية، عملا بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي يتم اعتمادها كل سنة بتوافق الآراء، بالإضافة إلى القرار المتعلق بالشرق الأوسط.

٣٧ - **السيد رايس** (كولومبيا): قال إن وفده يود التأكيد على أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتنفيذ القرار الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ المتعلق بإنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط.

٣٨ - وأضاف أن كولومبيا تود التأكيد على ضرورة الانضمام العالمي لمعاهدة عدم الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إحراز تقدم في التفاوض على صك ملزم قانونا لتوسيع وتعزيز الضمانات الأمنية، وتعزيز عملية الاستعراض.

٣٩ - ومضى يقول إن تشديد تدابير عدم الانتشار أمر هام خاصة لمنع الجماعات الإرهابية من الحصول على الأسلحة أو التكنولوجيا النووية. وتدعم كولومبيا استقلال ونزاهة الوكالة الدولية. وعليه فإنها ترفض أية محاولة لتسييس عمل الوكالة. وينبغي أن تضطلع الوكالة بأنشطتها، لا سيما تلك الأنشطة المتعلقة بالتحقق، بصورة فعالة وبشفافية كاملة.

٤٠ - **السيد الحجرف** (الكويت): إذ أشار إلى أن الدول العربية وافقت على تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ شريطة أن يعتمد المؤتمر القرار المتعلق بالشرق الأوسط، قال إنه يأسف لأنه لم يتم حتى اليوم تنفيذ القرار. وكان أمام هذا المؤتمر فرصة هامة لتدارك الحالة من خلال وضع برنامج عمل واضح لتحقيق هذه الغاية.

٤١ - وأضاف أن انضمام الدول العربية إلى المعاهدة دليل على نهجها الاستباقي المتعلق بالسلام وبادرة حسن نية، مما يمثل خطوة أولى نحو إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية. وإن حيازة الأسلحة النووية، بدلا من أن تضمن أمن أية دولة، تسبب تفاقم التوترات، وتجعل إمكانية وجود سباق تسلح إقليمي احتمالا مرعبا بصفة متزايدة، لا سيما في سياق

ما تتعرض له منطقة الشرق الأوسط من تحديات أمنية خاصة.

٤٢ - وقال إن بلده يصر على أن إسرائيل يجب أن تنضم إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبما أن وجود الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، يجب على المجتمع الدولي ممارسة الضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والوكالة الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى الامتناع عن تزويد إسرائيل بالتكنولوجيا النووية أو التعاون معها في هذا المجال.

٤٣ - **السيد يونكير** (هولندا): قال، متحدثا أيضا باسم إسبانيا وبلجيكا وبولندا وتركيا وليتوانيا والنرويج، إنه يوجه النظر إلى ورقة العمل (NPT/CONF.2010/WP.69) التي تتضمن آراء هذه البلدان عما لمعاهدة عدم الانتشار من دور مركزي في نظام منع الانتشار الدولي. وأعرب عن الأمل في أن الآراء المعرب عنها في ورقة العمل هذه، التي توسعت فيما تطرقت إليه ورقة العمل التي قدمتها هذه البلدان إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية المنعقدة في أيار/مايو ٢٠٠٩ (NPT/CONF.2010/PC.III/WP.33)، سوف تقدم إسهاما مفيدا في الوثائق الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٤٤ - **السيد أوبيساكين** (نيجيريا): قال إنه ينبغي تشجيع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إلى أن يحين الوقت الذي لم تعد توجد فيه أسلحة نووية. وإذ أحاط علما مع الارتياح ببدء نفاذ معاهدة بيلينداba، قال إنه يدعو جميع الدول الأفريقية إلى التوقيع أو التصديق على هذه المعاهدة ويتطلّع خاصة إلى تصديق الولايات المتحدة الأمريكية عليها.

٤٥ - وفي هذا الصدد، أكد من جديد دعم بلده لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ ودعا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي الشرق الأوسط، وجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى دعم التنفيذ العاجل لقرار الجمعية العامة ٥٠/٦٦؛ ودعا الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر يرمي إلى حل أزمة الشرق الأوسط يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك البلدان العربية، وإيران، وإسرائيل، والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

٤٦ - وأخيرا، قال إن وفده يدعو إلى وجود تعاون وثيق بين الأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وشدد على ضرورة بذل كل الجهود الممكنة لتعزيز فعالية التكاليف وكفاءة العمل الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.